الجزءان الثاني والثالث
المجلد الثالث والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

رجب ١٤٠٢ هـ
نيسان ١٩٨٢ م

التذكير والتأنيث في العربية

بين العلامة والاستعمال

الدكتور محمد ضاري حمادي

كلية الآداب ـ جامعة بغداد

يتفق علماء العربية على أن التذكير أصل والتأنيث فرع ، وهم يستدلون على ذلك باستدلالات منطقية دقيقة تعتمد على المقارنات بالظواهر اللغوية الأخرى . فقد ربطوا هذا الأمر ، وهو أصالة التذكير وفرعية التأنيث ، بصور أخرى ، أشهرها أصالة التنكير وفرعية التعريف ، لأن الأسماء نكرات في الأصل ثمّ تعرّف . وتعليل ذلك « أن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختصّ بعدُ . فكل مؤنث شيءٌ ، والشيءُ يذكّر ؛ فالتذكير أول ، وهو أشد تمكناً ، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرّف . » (١) . وكان لهذه النظرة أثرها في تحديد الظاهرة وتحليلها ، وبيان الجوانب المختلفة المرتبطة بها ، ولا سيما الكشف عن العلة التي تمكن وراء تذكير الأسماء المطلقة على اشياء مجهولة النوع : أمذكرة هي أم مؤنثة ؟ إذ حُكم بتذكيرها على الأصل . قال أبو العباس المبرد (٢٨٦ هـ ـ ٨٩٩ م) : « وكل ما لا يُعرف أمذكر هو أم مؤنث ، فحقه أن يكون مذكراً » . (٢) وضرب على ذلك أمثلة من أسماء

(١) كتاب سيبويه ، القاهرة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ تح: عبدالسلام محمد هارون ٣ / ٢٤١ وانظر : الواضح في علم العربية لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، ص ٢٤١ . والخصائص لابن جني (القاهرة ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢م) تح : محمد علي النجار ٢/٤١٥. وتسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد (القاهرة ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م تح : محمد كامل بركات لابن مالك ، ص ٢٥٣ . وشرح التصريح على التوضيح : الأزهري ٢/٢٨٥ . القاهرة (د. ت) .

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد ، : (القاهرة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م) تح : د. رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي ص ١٠٨ .

الملائكة ، كجبريل وميكال ، مبيّناً وجوب تذكيرهما ، وهـو الأصل ». [٣]
وكذا فسرت في ضوء تلك النظرة ، خاصة أخرى من خواصّ المذكر على المؤنث ، وهي التغليب . وهي أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث في كلام للغائب أو المخاطب أو المتكلم ، فالغلبة للمذكر غلبة تلزم الناطق أو الكاتب إعطاء المؤنث حكـم المذكر كيما يتحقق له تعبير وافٍ منسجم بعيد عن الالتواء . قال أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨ هـ - ٩٤٠ م) : « إعلم أن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا غلّب المذكر على المؤنث . تقول من ذلك : الرجل والمرأة قاما وقعدا وجلسا ، ولا يجوز : قامتا وقعدتا وجلستا . » [٤] . وهذا ما كان يعنيه سيبويه (١٨٠ هـ - ٧٩٧ م) حين أخضع العدد المركب للحالة التي يكون فيها مع المعدود المذكر ، على الرغم من كون المعدود كلمتين إحداهما مذكر ، والأخرى مؤنث ، قائلاً : « وتقول : أعطاه خمسة عشر من بين عبد وجارية ، لا يكون في هذا الا هـذا . » [٥] ومما يحقق أصالة التذكير وتغليبه في الكلام العربي الاكتفاء بلفظ المذكر في مخاطبة الذكران والإناث مجتمعين ، بلا فصل لخطاب المذكر من خطاب المؤنث . قال أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ - ١٠٠٥ م) : « اذا جـاء الخطاب بلفظ مذكر ، ولم ينص فيه على ذكر الرجال ، فان ذلك الخطاب شاملٌ للذكران والإناث ، كقوله جلّ ثناؤه : (يأيها الذين آمنوا اتقوا الله) [٦] . » وكل أولئك إذما يبيـن مذهباً من مذاهب العربية وأسرار تركيبها بما ينطوي عليه من دقائق وخصائص . وقد يظهر في متسع هذه اللغة العريقة ما يبدو وكأنه مخالف لهذا المنهج العام .

(٣) المذكر والمؤنث للمبرد . وقال سيبويه (الكتاب ٢٢/١) : « إن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه ، من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء ذكر » .

(٤) المذكر والمؤنث : ابن الانباري (بغداد ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) تحـ : د. طارق عبد عون الجنابي ص ٦٧٦ .

(٥) الكتاب ٥٦٤/٣ . وذكر محمد العدناني في « معجم الاخطاء الشائعة » (بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) : أن اللغة الفرنسية تحذوحذو اللغة العربية في هذا الشأن .

(٦) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس (بير وت ١٣٨٣هـ -١٩٦٤م) تحـ : د. مصطفى الشويمي ص ١٨٨ .

إن خالف ، فلا يعدو كونه حالة خاصة محدودة . بيد أن النظر العلمي الفاحص والتأمل في حقيقة التركيب أو المضمون قمين بإزالة الإشكال أو الغموض . قال تعالى : (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر . لا تسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذي خلقهنّ) [٧] . وقد عقب خلف الأحمر (١٨٠ هـ - ٧٩٧م) على ذلك بقوله : « فجمع ها هنا بين المذكر والمؤنث ، فجعل المخاطبة للمؤنث . وهذا غير ما أملاه النحويون»[٨] ثم قال : « إن الليل والنهار مذكران ، وكان ينبغي أن يقول : واسجدوا لله الذي خلقهم . » [٩] . ولم ينصرف خلف عن هذا ، بل أنعم النظر في النص القرآني ، وجعل يحاول الوقوف على علة هذا التأنيث ، فاهتدى الى أن الضمير في « خلقهن » لا يعود الى تغليب المؤنث على المذكر في حال الجمع بينهما ، وانما هو عائد الى كلمة « آياته » في مطلع النص قائلاً : « نظرنا ، فاذا به جلت قدرته أراد بذلك : الآيات » [١٠] وكان من نتائج النظر في المؤنث والمذكر والمعرَّف والمنكر أن أعطى بعض النحاة ما رآه من خصائص وصفات في التذكير والتعريف للتذكير والتأنيث .

قال سيبويه يقرر أن النكرة أخف من المعرفة ؛ لأن النكرة هي الأصل ثم يدخل عليها ما ينقلها الى وضع آخر : « واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً ؛ لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به » [١١] ثم قال مقرراً هذا الوصف نفسه في التذكير والتأنيث : « واعلم أن المذكر أخف عليهم

(٧) سورة فصلت ، الآية ٣٧ .

(٨) مقدمة في النحو : الاحمر (خلف بن حيان - ١٨٠ هـ / ٧٩٧ م) . ص ٩٥ . (دمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦١ م) تح : عزالدين التنوخي .

(٩) مقدمة في النحو ، (٩٥ - ٩٦) . كان ينبغي أن يكون التقدير بلفظ -(خلقهما)- لا (خلقهم)- ؛ لتستقيم عبارة خلف الأحمر : « إن الليل والنهار مذكران » .

(١٠) مقدمة في النحو ، ص ٩٦ : علق عزالدين التنوخي على ما ذهب اليه خلف الأحمر بقوله : « المصدر السابق - الهامش الأول » : « أما الزمخشري ، فقد علل ذلك بأن حكم جماعة ما لا يعقل حكم الإناث ، يقال : الاقلام بريتها وبريتهن . وتعليله صحيح ، ولعل ما ذهب إليه خلف الاحمر ، ولم يحتج فيه الى تعليل ، هو أقرب وأصوب » .

(١١) الكتاب ٢٢/١ .

من المؤنث ، لأن المذكر أول ، وهو أشد تمكناً ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير [١٢] والحق أن هـذا استنتاج نظري إن صح القـول به في التنكير والتعريف ، لأن المعـرفة تشتمل عـلى ما لا تشتمل عليه النكـرة ، فانه يعسر قبـول ذلك الرأي في التذكير والتأنيث ، وآية ذلك أن المذكر يتفق في أحوال كثيرة مع المؤنث اتفاقاً تاماً ، لفظاً ودلالةً ، نحو : غفور وجريح ومفضال وغيرها ، مثلما يتفق معه في أحوال أخرى من حيث التجرد من علامات التأنيث نحو : هنـد وسعاد ودعد ، بل قد يشتمل المذكر على علامات التأنيث ، نحو : طلحة وحمزة وأسامة ، على ما سيأتي به البيان مفصلاً في هذا البحث [١٣] ولـذا حقّ لأبي القاسم السهيلي (٥٨١ هـ - ١١٨٦ م) أن يقف عند هذا الحكم متأنياً مدققـاً متأملاً ليخرج من ذلك الى الرد على سيبويه بهذا الرأي ، نافياً عن المؤنث صفة الثقل سواء أكان ثقلاً حسياً أم ثقلاً عقلياً ، قائلاً : « لا ثقل في زُناب ورباب عقلاً ولا حساً ، ولا خفة في فرزدق ودردبيس عقـلاً ولا حساً أيضاً . » [١٤] ولا يرمي السهيلي هنا الى نسبة الثقل الى المذكر ، بعد أن نفاها عن المؤنث ، ولكنه يريد أن يبين أن ما يصيب الأول يصيب الثاني ، وأن وصف أحدهما بالخفة أو الثقل دون الآخر شيٌ يجانب الصواب .

إن الذي لا بد من الخوض فيه واستجلاء أمره ، إنما يكمن في حقيقة الألفاظ المذكرة والمؤنثة ، والاساس الذي بني عليه تصنيفها والقول بأن هذا اللفظ مذكر وذاك مؤنث : ما المذكر ؟ وما المؤنث ؟ وما سمات كل منهما ؟ وهل ثمة حاجز ثابت واضح يفصل ويقطع ؛ بحيث لا يهم أحد في التمييز بينهما ، ولا يقع في الخطأ في استعمالهما ؟ ولكي تكون الاجابة عن هذه الاسئلة وغيرها إجابة علمية متأنيّة يتحتّم النظر فيما جاء عن العرب الفصحاء من ألفاظ المذكر والمؤنث ،

(١٢) الكتاب .

(١٣) ينظر ص (٣١٢ - فما بعدها) من هذا البحث .

(١٤) أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه (٢٢-٢٣) . (القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) تح : محمد ابراهيم البنا .

وكيفية استعمالهم إياها في النصوص العالية حين ذكّروا بعضاً ، وأنّثوا بعضاً ، وأجاز العلماء بعضاً على الوجهين . فمما لا ريب فيه أن أولئك الفصحاء نظروا الى الموجودات في هذا العالم ، فرأوها على نوعين : نوع فيه حياة ، ونوع لا حياة فيه . ثم التفتوا الى النوع الأول ذي الحياة ووقفوا عند الانسان والحيوان منه — دون النبات — وكان جلياً أمامهم أن يعينوا المذكر والمؤنث في تلك الدائرة من عالم الأشياء باتفاق تام ، إذ لا يختلف اثنان في أن المذكر هو ما كان له أنثى من جنسه نحو رجل وزيد وأسد ، والمؤنث هو ما كان له ذكر من جنسه ، نحو : امرأة وسعاد وابؤة ، (١٥) وهذا هو الذي اتفق النحاة من ثم على تسميته : المذكر الحقيقي ، والمؤنث الحقيقي ، لأنه مما يتصل بالحقيقة والطبيعة ، ولا جدال في ذلك . أما سائر الأشياء ، فلم يروا في تذكيره أو تأنيثه ما كانوا رأوه في الانسان أو الحيوان من صفة طبيعية حقيقية قاطعة ، فكان تذكيراً وتأنيثاً على المجاز ، نحو : قلم وكتاب وحجر وعنب ، ونحو : نخلة وسماء وبشرى وعين ، فالمذكر من هذه الأشياء لا أنثى له من نوعه ، والمؤنث منها لا مذكر له من نوعه ، (١٦).

بعد هذا التحديد ، كان من شأن العربية أن أوجدت رموزاً أو علامات شكلية في آخر الكلمة المؤنثة ، دلالةً على تأنيثها وتمييزها من المذكر (١٧) ،

(١٥) تنظر ألفاظ كثيرة لذكور ما شهر منه الاناث في المزهر في علوم اللغة وانواعها للسيوطي، القاهرة (د . ت) . تح : محمد أحمد جاد المولى وآخرين — ٢/٢٢١ . وألفاظ أخرى لإناث ما شهر منه الذكور في المصدر السابق — ٢/٢٢٠ .

(١٦) ينظر كتاب : القواعد الاساسية للغة العربية، (لأحمد بن ابراهيم الهاشمي) . بيروت (د.ت) — ص (٣٥٨ — ٣٥٩) .

(١٧) استثنى ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٥٠٦ (القاهرة ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م) تح : محمد محيي الدين عبدالحميد كلمة (كلتا) من هذه القاعدة وقال : « وعلامات المؤنث تكون آخراً بعد كمال الاسم إلا (كلتا)، فان التاء ، وهي علامة التأنيث، جعلت قبل آخر الحرف » . لكن ابن السيد البطليوسي نسب هذا الى الجرمي (أبي عمر صالح بن اسحق — ٢٢٥هـ / ٨٤٠م) وبين أنه خطأ عند البصريين والكوفيين ، وأن لكل منهما رأياً آخر في « كلتا » واستدلالات عليه . ينظر كتابه : « الاقتضاب في شرح أدب الكتاب » (بيروت ١٣١٨ هـ-١٩٠١م) تح : عبدالله البستاني ص (٢٨٣ — ٢٨٥) .

وأولها هو التاء ، نحو : امرأة وشجرة وطويلة . وقد لوحظ أن هذه التاء تتخذ صورة أخرى هي الهاء ؛ وذلك في حال الوقف [١٨] . وهـذا رأي البصريين عامةً والفرّاء (٢٠٧ هـ - ٨٢٣ م) من الكوفيين [١٩] ، وفي ذلك يقول سيبويه : « وأمـا الهاء ، فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف ، كقولك : هذه طلحة » [٢٠] ويقول موضحاً ومفصلاً في باب الوقف : « مثل هذا في الإختـلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث ، فعلامة التأنيث اذا وصلته التاء ، واذا وقفت ألحقت الهاء ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف ، نحو تاء « القَتّ » ، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، نحو تاء « سنتة » وتاء « عفريت » ؛ لأنهم أرادوا أن يلحقوهما ببناء قحطبة وقنديل . » [٢١] . وقـال المبرد : « وأما التاء ، فتزاد علامة للتأنيث في قائمة وقاعدة . وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف . » [٢٢] وقال : « إنما الأصل التاء ، والهاء بدل منها في الوقف » [٢٣]

أما الكوفيون ، فذهبوا الى أن الأصل هو الهاء ، وأن الحالة الطارئة هي التاء .

(١٨) لا ينقض هذه القاعدة ما روي من أن بعض العرب يبقي التاء على حالها عند الوقف . قال سيبويه (الكتاب ١٦٧/٤) : « وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف : طلحت ، كما قالوا في تاء الجميع «قولا واحداً في الوقف والوصل » . وانظر : المذكر والمؤنث لابن الانباري (ص ١٨٠) حيث ينقل الفراء ذلك عن الطائيين . وهذا ، كما قلت ، لا ينقض القاعدة ، وانما هو شذوذ عنها ، يقابل شذوذ الوقف على التاء التي من نفس الكلمة بالهاء . قال أبو محمد عبدالله بن بري (٥٨٢ هـ / ١١٨٧ م) معلقاً على كلمة « التابوت » : « إن تاءه أصلية و وزنه فاعول مثل : عاقول وحاطوم ، والوقف عليها بالتاء في أكثر اللغات ، ومن وقف عليها بالهاء ، فانه أبدلها من التاء ، كما أبدلها في (الفرات) حين وقف عليها بالهاء ، وليست التاء في (الفرات) بتاء تأنيث ، وإنما هي أصلية من نفس الكلمة . » عن مادة (ت و ب) في : لسان العرب لابن منظور (بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م) ، وتاج العروس . من جواهر القاموس للزبيدي (القاهرة ١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م) .

(١٩) ينظر : أ- شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين الاسترابادي ٢٨٨/٢ ، ط . بيروت (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٦ م) تح : محمـد نور الحسن وآخرين . ومغني اللبيب عـن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ط . بيروت (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م) . ص ٣٨٥ .

(٢٠) الكتاب ٢٣٨/٤ . (٢١) الكتاب ١٦٦/٤ .

(٢٢) المقتضب ، المبرد ٦٠/١ (القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) تح ، محمد عبدالخالق عضيمة .

(٢٣) المقتضب ٦٣/١ ، و ٣٦٦/٣ .

قال ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ - ١٣٦٠م) : « هاء التأنيث ، نحو : «رحمه» في الوقف ، وهو قول الكوفيين ؛ زعموا أنها الأصل ، وأن التاء في الوصل بدل منها ، وعكس ذلك البصريون . » (٢٤) وقد تكلم أبو العباس ثعلب الكوفي (٢٩١ هـ - ٩٠٤ م) في هذا ، وأراد بيان الأساس الذي بني عليه الرأي الكوفي ، والحجة التي اعتمدت ، فقال : « إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وانما قلبت تاءً في الوصل ، إذ لو خليت بحالها هاءً ، لقيل : رأيت شجرهاً ، بالتنوين ، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفاً ، كما في « زيداً » فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت في الوصل تاءً لذلك ، ثم لما جيء الى الوقف رجعت الى أصلها ، وهو الهاء . » (٢٥) .

ذانك رأيان متباينان رآهما أهل الشأن في هذه العلامة ، وقد دفع هذا الخلاف الى محاجّات واسعة وتأمل طويل . وكان ابن جني (٣٩٢ هـ) عالم التصريف المقدم أفاض في ذلك إفاضة مقنعة ، انتهت بالمسألة الى وضعها الأول ، وهو أصلية التاء وطروء الهاء ، وقال فيما قال : « إن الوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها ، وإن الوقف من مواضع التغيير والبدل . ألا ترى أن منهم من يقول في الوصل : « هذه أفعى يا فتى » بالألف كما يجب ، فاذا وقف قال : « هذه أفعيْ » فيبدل الألف ياء ، ومنهم من يقول « أفعَوْ » فيبدلها واواً . » (٢٦) الى أن قال : « فلما رأينا هاء التأنيث في الوصل تاءً ، علمنا أن أصلها التاء ، وأن

(٢٤) مغني اللبيب ، ص ٣٨٥ .

(٢٥) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٩ . وأكد هذا أبو بكر بن الانباري في (المذكر والمؤنث) « ص ١٧٩ » بقوله : « وأما الهاء فانها فاصلة بين المذكر والمؤنث ، كقولك : قائم وقائمة ، وقاعد وقاعدة ، وطلحة وحمزة وتمرة . وتكون في الوقف عليها وفي الخط هاء ، وفي الدرج تاء . » فابن الانباري ، وهو يقول بالمذهب النحوي الكوفي ، أطلق على العلامة مصطلح (الهاء) مع قوله إنها في الدرج (تاء) ، ولم يطلق مصطلح (التاء) الا على تلك التي تبقى تاء في الدرج وفي الوقف . قال : « وأما تاء التأنيث في الاسماء فهي التي تكون في الوصل والوقف تاء كقولك : بنت وأخت . » — المصدر السابق .

(٢٦) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، ١ / ١٦٠ . ابن جني (القاهرة ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م) تح : ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين .

الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل . » [٢٧] . على أن ما يقتضي الذكر هنا ، بعد ما تقدم من إختلاف الرأي والانتهاء به الى ما انتهى اليه ابن جني ، أن التعبير عن هذه العلامة لم يكن مستقراً أو واضح عند سيبويه ، وأن ما حمله « الكتاب » في مواطن متناثرة منه يكشف عن اضطراب أو ترجّح ! فعلى الرغم من إعلانه أن التاء أصل والهاء فرع ، وأن التاء لن تكون هاءً إلا في حال الوقف (على ما هو موضح في هذا البحث قبل قليل) [٢٨] ، كقوله : « إنما هن كتاء التأنيث ، وهاء التأنيث في الوقف » [٢٩] نجده يطلق التسمية على العلامة بأنها «هاء» غير مقتصر في ذلك على الوقف أو مشير إليه ! لننظر في هذا النص : « إن كل هاء كانت في اسم التأنيث . . . » [٣٠] وهذا النص : « وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء . » [٣١] . . . ونصوص غيرها [٣٢] . فكان ينبغي إذن أن يظلّ على تسمية العلامة تاءً ، ولا يحيد الى تسميتها هاءً إلا في الوقف .

وللتأنيث في العربية علامة أخرى هي الألف ، وهي قسمان : المقصورة والممدودة. ولم يكن خلاف في أن المقصورة علامة للتأنيث ، ولكن خلافاً وقع في أن تكون الممدودة علامة له وفي هذا صرّح أبو عثمان المازني (٢٤٩هـ - ٨٦٤م) : أن الهمزة هي العلامة ، وأيده ابن جنّي بقوله : « اعلم أنه [أي المازني] قد صرّح في هذا الموضع بأن علامة التأنيث هي الهمزة في الحقيقة ، وهو الصواب ، وليس كما يقول من

(٢٧) المنصف ١٦١/١ . وعلل ابن جني ابدال التاء هاء فقال في الموضع المشار اليه : « وانما ابدلت هاء لانفتاح ما قبلها ، وأنها من الحروف المهموسة ؛ والهاء مهموسة وقريبة من الالف . ولم تبدل ألفاً لانفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالالف المقصورة في (حبلى) و (بشرى) والهاء قريبة من الالف فأبدلت هاء . فأما التاء في (مسلمات) ونحوها فليس يحتاج فيها الى دلالة ، لانها تاء على كل حال . » .

(٢٨) ص (٣٠٦) .
(٢٩) الكتاب ٣١٨/٤ - ٣١٩ .
(٣٠) الكتاب ٢٢٠/٣ .
(٣١) الكتاب ٦٠٠/٢ .
(٣٢) كقوله : « وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة » (الكتاب ٣٨/٢) ، وقوله : « وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا : ابنة » (الكتاب ١٤٩/٤) .

يزعم أن المدة علامة التأنيث ، لأن هذا كلام غير مُحصّل ، وذلك أن المدة إنما هي الألف التي قبل الهمزة ، وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة ، إنما تكون آخرها ، نحو : حمدة وحُبْلى »[٣٣] . وأياً ما كان ، فان ما استقر عليه الأمر في مصادر العربية ومراجعها : أن الألف علامة للتأنيث ، وأنها تأتي على ضربين مقصورة وممدودة . على أن من الأهمية الالتفات الى أن الاسم المختوم بأحد صورتي تلك الألف لا يعني بالضرورة أنه مؤنث ، فان « الألف تزاد آخراً على ثلاثة أضرب : أحدها – أن تكون للتأنيث . والثاني – أن تكون ملحقة . والثالث – أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق ، بل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها »[٣٤] .

وقد جاء المؤنث المختوم بالألف على أوزان معينة ، أحصى الصرفيون معظمها ، على النحو الآتي :

أولاً – المؤنث المختوم بالألف المقصورة :

١ – فِعْلى ، نحو : ذِكْرى . ٢ – فُعْلى ، نحو : بُشْرَى .
٣ – فَعْلى ، نحو : دَعْوَى . ٤ – فُعَلى ، نحو : شُعَبى .
٥ – فَعَلى ، نحو : بَرَدَى . ٦ – فُعّلى ، نحو : سُمُهّى .
٧ – فِعَلّى ، نحو : سِبَطْرَى . ٨ – فُعُلّى ، نحو : كُفُرَّى .
٩ – فُعَالى ، نحو : سُكارَى . ١٠ – فُعّالى ، نحو : خُضّارَى ؛
وغيرها من الصيغ .[٣٥] .

ثانياً – المؤنث المختوم بالألف الممدودة :

١ – فَعْلاء ، نحو : خَضْراء .[٣٦] ٢ – فِعَلاء ، نحو : سِيَراء .

(٣٣) المنصف ١٥٤/١ .
(٣٤) شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن علي ١٠٧/٥ القاهرة (د. ت) . وينظر : الكتاب ٢١٠/٣ – ٢١١ ، ٢١٤ – ٢١٥ ، ٤١٧ .
(٣٥) ينظر في أوزان المؤنث المختوم بالألف المقصورة : الكتاب ٢١٠/٣ – ٢١٣ ، ٥٩٦ ، ٢٦١/٤ . والتسهيل : ص (٢٥٥ – ٢٥٦) . والنحو الوافي : عباس حسن (القاهرة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م) ٥٥٣/٤ – ٥٥٥ .
(٣٦) الغالب أن يكون المذكر من هذه الصيغة على وزن (أفعل) نحو: أخضر – خضراء . ولا=

٣ – فُعَلاء ، نحو : خُيَلاء . ٤ – فَعَلاء ، نحو : جَنَفاء .
٥ – فَعْلَلاء ، نحو : عَقْرَباء . ٦ – فُعْالُلاء ، نحو : قُرْفُصاء .
٧ – فِعْلِلاء ، نحو : هِنْدِباء . ٨ – فِعَالاء ، نحو : قِصاصاء .
٩ – فَعالاء ، نحو : بَراكاء . ١٠ – فِعْلياء ، نحو : كِبْرِياء .
١١ – أَفْعَلِلاء ، نحو : أَربَعُاء . وغيرها من الصيغ (٣٧) .

تلك علامات التأنيث في الأسماء : التاء ، والالف بلونَيْها . بَيْدَ أن من العلماء من ذكر علامة أخرى ، هي الياء في نحو كلمة : هذي ، وكان الزمخشري (٥٣٨ هـ - ١١٤٤ م) من القائلين بهذا . وقد ردَّ عليه ابن يعيش (٦٤٣ هـ - ١٢٤٦ م) مبيناً أن الياء في تلك اللفظة أصلية ، هي عين الكلمة ، قائلاً : « فأما الياء في (هذي) ، فليست علامة للتأنيث كما ظن ، وانما هي عين الكلمة ، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة . وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث ، لأن الاسم عندهم الذال وحدها ، والألف من (ذا) مزيدة ، وكذلك الياء مزيدة للتأنيث » . (٣٨) وأوضح ابن يعيش أن الياء يمكن أن تكون من دلائل التأنيث في الافعال ، لا في الاسماء ، مع كونها ضميراً ، فقال : « وأما الياء ، فقد تكون علامة للتأنيث ، في نحو : اضربي وتضربين ونحوهما ، فان الياء فيهما عنـد سيبويه ضمير الفاعل ، وتفيد التأنيث » . (٣٩) ومعروف

= يكون ذلك مطلقاً . جاء في « أدب الكاتب » لابن قتيبة ص (٥٠٥) : « قالوا للفرس الخفيف الناصية (أسفى) ، ولم يقولوا للأنثى (سفواء) . وقالوا للبغلة (سفواء) ولم يقولوا للبغل (أسفى) . » ومن ذلك أمثلة أخرى شتى أشار اليها أحمد تيمور (١٣٤٨ هـ / ١٩٣٠م) والى مصادرها الأصلية في رسالته : (السماع والقياس) ص (٢٦ – ٢٧) .

(٣٧) ينظر في أوزان المؤنث المختوم بالألف الممدودة : الكتاب ٣/٢١٣ – ٢١٥ ، ٥٩٦ ، ٤/٢٥٧ – والتسهيل : ص ٢٥٦ ، – والنحو الوافي : ٤/٥٥٥ .

(٣٨) (٣٩) شرح المفصل ٥/٩١ . وقد جعل بعضهم الكسرة في (فعلت) علامة للتأنيث في الاسماء . ينظر شرح المفصل ٥/٨٩ .

أن تاء التأنيث الساكنة هي العلامة الخاصة بالدلالة على المؤنث في الأفعال دون أن تؤدي وظيفة أخرى هناك .

إن استخدام العربية لعلامات التأنيث إنما هو حالة من حالات غير قليلة استخدمت فيها هذه اللغة – كغيرها من اللغات – الرموز أو العلامات سوابق ولواحق لأداء وظائف لغوية معينة ، وهو ما بيّنتْهُ بتفصيل واف المباحثُ المتخصصة بحروف المعاني في العربية[٤٠] واذا ما ألقيت نظرة على علامات التأنيث في تلك المباحث ، ظهر أن لها وظائفَ لغوية أخرى غير الدلالة على التأنيث ؛ فعلامة التاء مثلاً – التي يسميها بعض العلماء هاءً على ما تقدم – تأتي على ثمانية عشر وجهاً ، على ما أبرزه الهروي (٤١٥ هـ - ١٠٢٤ م) في باب مواضع هاء التأنيث »[٤١] ، كأن يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث أو بين المؤنث والمذكر أو بين الواحد والجمع (وتكون الهاء علامة للواحد) ، أو بين الواحد والجمع (وتكون الهاء علامة للجمع) ، أو لتوكيد التأنيث في الجمع ، أو للنسب في الجمع ، أو للعجمة في الجمع ، أو للتعويض عن حرف محذوف في المصدر . . . الخ . أما الألف فانه مرّ أنها تأتي للتأنيث ، أو للالحاق ، أو للتكسير .[٤٢] .

(٤٠) من المصنفات الخاصة بحروف المعاني . معاني الحروف (لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، (القاهرة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م) تح: عبدالفتاح اسماعيل شلبي، والأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (دمشق ١٣٩١هـ – ١٩٧١م) تح : عبدالمعين الملوحي ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي ، (دمشق ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) تح : أحمد محمد الخراط،والجنى الداني في حروف المعاني : لحسن بن قاسم المرادي ط ١ : حلب (١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) تح : د. فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل ط ٢ : جامعة الموصل (١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م) تح : طه محسن عبدالرحمن والباب الأول من كتاب « مغني اللبيب » ص ٥-٤١٤ ،وجواهر الادب في معرفة كلام العرب : لعلاء الدين بن علي الإربلي – النجف (١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠م) تقديم : محمد مهدي حسن الموسويالخراساني والقسم الاول من كتاب « دراسات لإسلوب القرآن الكريم » لمحمد عبدالخالق عضيمة ؛ وهو الخاص بدراسة (الحروف والأدوات) في القرآن الكريم . (القاهرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م).

(٤١) الأزهية في علم الحروف : ص (٢٥٨ – ٣٦٧) .

(٤٢) في ص (٣٠٦) من هذا البحث .

وبعد أن كانت المؤنث في اللغة العربية أمارة أو علامة خاصة ، وُجِد أن هذه العلامة واحدة ، وأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث ، فلا تجتمع علامتان للتأنيث في كلمة واحدة . وعلى هذا امتنع الحاق التاء مثلاً بما هو منته بألف التأنيث ، مقصورةً أو ممدودةً ؛ فقيل : عَطْشَى وغَضْبَى ، ولم يقل : عطشاة ولا غضباة[٤٣] ، وقيل : حمراء وصفراء ، ولم يقل : حمراءة ولا صفراءة .[٤٤] ولكن لا يمتنع ادخال تاء التأنيث على الألف التي لغير التأنيث ، كإدخالها على « فتى » — حيث الألف من نفس الكلمة — فيقال : « فتاة » ، وكإدخالها على « أَرْطَى » — حيث الألف للالحاق — فيقال : « أرطاة » . قال المبرد في هذا : « فمن ذلك « حبنطي » إنما هو من : حبط بطنه ؛ فالنون والألف زائدتان لتبلغ بهما بناء « سَفَرْجَل » . وعلى هذا تقول : « حبنطاة » . ولو كانت الألف للتأنيث ، لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث . وكذلك «أَرْطَى» ملحق بجعفر ، ووزنه « فعلى » ملحق بفعلل . وعلى ذلك تقول في الواحدة : أرطاة » .[٤٥] وفي ضوء هذا فسر علماء العربية ظواهر أخرى كتأنيث أحد جزأي العدد المركب في حال كون المعدود مذكراً ، فلا يشمل التأنيث الجزء الآخر منه . جاء في « المقتضب » : « فأما تغييرهم « عشر » عن قولك « عشرة » ، فانما ذلك لصرفها عن وجهها ، ولكنك أثبتَّ الهاءات للمذكر ، كما كنت مثبتها في ثلاثة وأربعة ، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وأربعة عشر رجلاً ، وخمسة عشر

---

(٤٣) أشار ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٠٦ الى ما قد يخالف القاعدة القاضية بعدم دخول التأنيث على التأنيث فقال « وقالوا : بهماة ؛ فأدخلوا الهاء التي هي علامة التأنيث على ألف (فعلى) وهي علم للتأنيث و (فعلى) لا تكون الا للمؤنث » وهذا من النادر الذي لا يقاس عليه . ومما يخالف أيضاً قولهم — على لغة بني أسد — : عطشانة وغضبانة بالتاء . وذلك لان النون في (فعلان) كعلامة التأنيث فلا يجمع بين النون والتاء . قال المبرد في المقتضب (٦٤/١) : « والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك : غضبان وعطشان ، إنما النون والالف في موضع ألفي حمراء يا فتى ، ولذلك لم تقل : غضبانة ولا سكرانة ؛ لأن حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث ، فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلا منه . »

(٤٤) المقتضب ٣٣٥/٣ .

(٤٥) المقتضب ٣٣٨/٣ .

إنساناً . ولم تثبت في « عشر » هاءً وهي للمذكر ؛ لأنك قد أثبتَّ الهاء في الاسم الاول ، وهما اسم واحد ، فلا تدخل تأنيثاً على تأنيث ، كما لا تقول : حمراءة ولا صفراءة » . وعلى [٤٦] ذلك الأساس أيضاً فسروا حذف التاء من المفرد المؤنث عند جمعه جمعَ مؤنث سالماً . قال ابن جني : « ومن ذلك امتناعهم من الحاق علم التأنيث لما فيه علمه ؛ حتى دعاهم ذلك الى أن قالوا : مسلمات ، ولم يقولوا : مسلمتات ، لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها » . [٤٧] واسترسل ابن جني ، فجعل يحلل المسألة تحليلاً أعمق ، كاشفاً عن العلة أو الحكمة في هذا التأصيل ، وهو امتناع دخول العلامة على مثلها ، فقال : « وذلك أن إلحاق علامة التأنيث إنما هو ليخرج المذكر قبله إليه ، وينقله الى حكمه ؛ فهذا أمر يجب عنه ، وله أن يكون ما نقل الى التأنيث قبل نقله إليه مذكراً ، كقائم من قائمة ، وظريف من ظريفة . فلو ذهبت تُلحق العلامة ، لنقضت الغرض » . [٤٨] .

ولقد أجمعت كلمة النحاة على أن الأصل في استخدام العلامة إنما هو تحديد المؤنث وتمييزه من المذكر ، حتى صار مألوفاً أن يعلق تعريف المؤنث أو المذكر بوجود هذه العلامة أو عدمه ، كقول الزمخشري معرِّفاً : [٤٩] « المذكر : ما خلا عن العلامات الثلاث . . . والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن » . وهذا قول لا يؤخذ على إطلاقه ؛ فقد بقيت العلامة رمزاً شكلياً في كثير من ألفاظ العربية لا أثر له في تحديد المؤنث وتشخيصه ؛ فلا يكون غيابها دليلاً على التذكير ، ولا يكون وجودها دليلاً على التأنيث . فالمؤنثات الحقيقية مثلاً ، لا تحتاج الى العلامة كي تُعرَّف وتميز ، إذ لا يختلف اثنان في هذا ، ما دام المذكر الحقيقي المقابل لذلك المؤنث واضحاً معروفاً ، نحو : عنز ، ويقابلها المذكر تيس ،

(٤٦) المقتضب ١٦٢/٢ – ١٦٣ .
(٤٧) ، (٤٨) الخصائص ٢٣٥/٣ . وانظر : المقتضب ٦/١ ، ٧/٤ .
(٤٩) المفصل في علم العربية للزمخشري بعناية محمد بدرالدين النعساني ص (١٩٨) . وانظر في بيان أن الغرض من استخدام العلامة هو التدليل على المؤنث : كتاب سيبويه ٤ / ٢٣٦ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ، ص ٨٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٨٨ . . .

وأتان ويقابلها . المذكر حمار ، وعَناق ، ويقابلها المذكر جَدْي ؛ ورَخْل ، ويقابلها المذكر حَمَل . قال ابن الأنباري معقباً على : تيس وعنز : « وقالوا : تيس وعنز ، فلزموا القياس ، ولم يحتاجوا الى الهاء ، اذ كان لفظ الأنثى مخالفاً لفظ الذكر » . (٥٠) وبذلك كان وضوح هذه المؤنثات مغنياً لها عن العلامة ، ولو أُلحقت بها ما تغيّر في الأمر شيءٌ ، وهو ما حدث في ألفاظ أخرى كثيرة من هذا الضرب لزمتها العلامة دون ما أيّ احتياج ، نحو : ناقة ويقابلها المذكر جمل ؛ ولَبُؤة ، ويقابلها المذكر أسد ؛ وجارية ، ويقابلها المذكر غلام ؛ ونعجة ، ويقابلها المذكر من الضأن والظباء والبقر الوحشي والشاء الجبلي (٥١) .

إن الحاجة الى العلامة إنما تقوم حين إرادة صنع المؤنث من اللفظ المذكر نفسه ، صفةً كان نحو : طويلة ، من طويل ، وقصيرة من قصير ، وقائمة من قائم ، وقاعدة من قاعد ، وجميلة من جميل وقبيحة من قبيح . . . أو اسماً نحو ما روى من ألفاظ نادرة أمثال : إنسانة من إنسان ، وغلامة من غلام ، ورجلة من رجل) ، وأسدة من أسد ، وخروفة من خروف (٥٢) . . .

فاللجوء الى العلامة هنا أمر لازم ، مما دفع علماء العربية من قبل الى محاولة تعليل لحوق العلامة التأنيثية لتلك المؤنثات الحقيقية التي يقابلها مذكر لا يشترك معها في اللفظ . ومن ذلك ما قال به ابن الانباري من أن ذلك لا يعدو كونه وسيلة من وسائل التوكيد والاستيثاق فقال : « وربما مالوا الى الاستيثاق ، وازالة الشك عن السامع ، فأدخلوا الهاء في المؤنث الذي لفظه مخالفٌ ذكره ، فمن ذلك قولهم : شيخ وعجوزة ، أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق » . (٥٣) أما ابن

(٥٠) المذكر والمؤنث لابن الانباري ، ص ٩٠ .

(٥١) في « لسان العرب » (ن ع ج) : « النعجة : الانثى من الضأن والظباء والبقر الوحشي والشاء الجبلي . » .

(٥٢) للوقوف على هذه الألفاظ يراجع : لسان العرب ، وتاج العروس ، والمذكر والمؤنث : للفراء ، (حلب ١٣٤٥هـ – ١٩٢٧م) بعناية مصطفى أحمد الزرقا ص ٤٤ . والمذكر والمؤنث : للمبرد ص ٨٤ . والمذكر والمؤنث : لابن الانباري ض ٩٠ .

(٥٣) المذكر والمؤنث : لابن الانباري – ص ٨٩ .

جني فعقد باباً في « الخصائص » ، هو « باب في الاحتياط » ، ابتدأه بقوله : « إعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنّته واحتاطت له » [٥٤] . وقال فيه : « ومن ذلك الإحتياط في التأنيث كقولهم : فرسة وعجوزة ، ومنه ناقة ؛ لانهم اكتفوا بخلاف مذكرها لها – وهو جمل – لغنوا بذلك » [٥٥] . ومع ما يحمله هذا التعليل القائل بالاستيثاق والتوكيد من وجاهة ، وما يحظى به من قبول ، يبرز سؤال في هذا الشأن ، هو : لماذا خُصّ بعض هذه الألفاظ المؤنثة تأنيثاً حقيقياً بذلك التوكيد والتحوط دون بعضها الآخر ؟ لماذا كان الاستيثاق في « عجوزة » و « فرسة » و « ناقة » ، وهي التي لا تلتبس بمذكراتها ذوات الألفاظ الخاصة بها « شيخ وحصان وجمل » . . . ولم يكن مثل ذلك الاستيثاق في « عنز » و « عنَاق » و « أتان » . . . وحكمها واحد وحالتها واحدة في أنها لا تلتبس بمذكراتها (تيس وجدي وحمار) ؟ إن ذلك التوجيه قد يصلح مع الألفاظ التي يحوز فيها اثبات العلامة وحذفها كعجوزة وفرسة وهي باقية من بعد للتأنيث ، ولكنه لا يصلح مع الألفاظ التي يجب فيها اثبات التاء كناقة ونعجة وغيرهما . ذلك أن الالفاظ المؤنثة التي تقبل اثبات العلامة وحذفها هي التي تكشف عن وظيفة تلك العلامة والداعي الى استخدامها ؛ فعجوز كلمة للمؤنث وعجوزة هي للمؤنث كذلك استخدمت فيها التاء لغرض التوكيد والاحتياط . يدل على ذلك أن من الصفات الأنثوية الخاصة ما يأتي بالعلامة وبغيرها ، نحو : حائض وطامث ومرضع وحامل ومطفل ومتئم وطالق . . . [٥٦] ولكن العلامة لا تستخدم فيها الا اذا كانت الصفة من هذه الصفات طارئة حادثة ،

---

(٥٤) الخصائص ١٠١/٣ .

(٥٥) الخصائص ١٠٤/٣ .

(٥٦) وهي كثيرة شغل ايرادها صفحات من كتاب المزهر (٢٠٦/٢ – ٢١٧) منها ما هو خاص بالنساء ، نحو : كاعب وناهد ومعصر ، ومنها ما هو خاص بالظباء نحو : مطفل ومشدن ومغزل ، ومنها ما هو خاص بالظباء ، نحو : صارف وناثر وداحن ، ومنها ما هو خاص بالنوق ، نحو : عيهل وذلاث وهرجاب ، ومنها ما هو خاص بالخيل ، نحو : مركض وضامر وكميت ...

أما اذا كان المراد ثبوتها في الأنثى ، والاشارة الى الصفة الطبيعية نفسها ، فان حذف التاء واجب وعليه ، استخدمت العلامة مع لفظ قابل للتجرد عنها ، وكان استخدامها للتفريق بين شيئين مختلفين ، أو حالتين لكل منهما وضعها الخاص وحدودها المعينة ، لا يمكن تبيُّنها الا بتلك العلامة الفارقة . قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ - ٧٩٢ م) : « إنهم إذا قالوا حائض ، فانه لم يخرجه على الفعل كما أنه حين قال : دارع لم يخرجه على (فَعَل) وكأنه قال : درعيّ ، فانما أراد ذات حيض ، ولم يجئ على الفعل . وكذلك قولهم : مرضع ، إذا أراد ذات رضاع ، ولم يجرها على أرضعت ولا ترضع ، فاذا أراد ذلك قال : مرضعة . وتقول : هي حائضة غداً . لا يكون الا ذلك ؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل ، على : هي تحيض غداً ». (٥٧) . على أن من الدارسين المحدثين من قال إن « دخول التاء وعدمه سيان ، والأمران قياسيان . . . ولكن الحذف أحسن » .(٥٨) في الصفة الثابتة لا الطارئة ، وليس ذلك كذلك على ما بيّن الخليل في قوله المذكور آنفاً ، الذي جعل ظهور العلامة في حالٍ واختفاءها في حالٍ غيرها .

ولئن كان لحوق العلامة للمؤنثات الحقيقية يؤدي في حالات غرضاً لغوياً أو دلالياً ، لقد كان ذلك اللحوق في حالات أخرى مسألة شكلية ، ليس لها من أثر يقدم أو يؤخر في هذا الباب ، كالذي تقدم في ألفاظ الناقة واللبؤة والنعجة وغيرها ، وكالذي يتمثل في دخول العلامة على الألفاظ المذكرة من الأعلام الكثيرة المبثوثة في مصادر العربية وآدابها ، التي منها : أذينة ، وأسامة ، وأمية ، وثعلبة ، وجَبَلة ، وجَديلة ، وحارثة ، وحذيفة ، وحرملة ، وحلزة ، وحمزة ،

(٥٧) الكتاب ٣/٣٨٣ - ٣٨٤. لا ينقض هذه القاعدة ما يرد من ألفاظ نادرة تحمل العلامة ولا يقصد بها الحالة الطارئة ، وهي التي قال فيها أبو بكر الزبيدي « ربما أدخلوا في هذا الهاء . ، وان لم يريد وا به الفعل . قالوا : امرأة مغيب ومنيبة ، وكلبة مجر ومجرية » . الواضح ص ٢٤٣ .

(٥٨) هذا القول لعباس حسن في (النحو الوافي ٤/٥٤٨) ، وقد أكده ثانية بقوله في الحاشية (٢) من الصفحة المذكورة : « إنما يجوز الأمران ، والحذف أحسن اذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً بالأنثى يلائم طبيعتهما وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها - كما قلنا - وليس مقيداً بحالة طارئة » .

وحنظلة ، وخزيمة ، ورؤبة ، وربيعة ، ورواحة ، وزرعة ، وسُراقة ، وسَلامة ، وسلسة ، وصمة ، وطَرَفَة ، وطلحة ، وعبادة ، وعبيدة ، وعُروة ، وعقبة ، وعِكْرِمة ، وعلقمة ، وعَنْبَسَة ، وعنترة ، وقُتَيْبة ، وقُدامة ، وكِنانة ، ومُعاوية ، ونابغة ، ونويرة ، وورقة . . . [٥٩] وأما الصفات المختومة بالعلامة الشكلية التي تطلق على المذكر ، فكثيرة كذلك ، ومن يُلْقِ نظرة على « باب ما تدخله الهاء من نعوت المذكر والمصادر ومن نعوت المؤنث التي لم تبن على الفعل » من كتاب « المذكر والمؤنث » لابن الأنباري ، يَلْقَ من أقوال العرب الفصحاء ما يصفون به المذكر بنحو الأوصاف الآتية :

نُوَمة ، وشُرْفة ، وخُلّة ، وعُمدة ، وربْعة ، وغُضُبّة ، وصغْرة ، وعِينة ، ولُقّاعة ، وداهية ، وحامّة ، وهَمَجَة ، وشَداة ، ونِقوالة ، وفُحّاشة ، وعلاّمة ، ومِسَبّة ، ودِنمّة ، وخزرافة ، ودحيدحة ، ودِحَنّة ، ودَحونة ، وحِنْزَقْرة ، وقصقصة ، وجحنبارة ، وشرطِئة ، وإمّعة ، وعِزهاة ، وقاذورة ، وعفرية ، وعلاقية ، وهجاجة ، وتنبالة ، وقعدية ، وزُمَيْلة ، ومَطْيَبة ، ومصابة [٦٠] . . .

ومن الحالات التي تظهر شكلية العلامة ، وعدمَ مجيئها فاصلاً بين المذكر والمؤنث ، لحوقها لأسماءٍ كثيرة ، يطلق كل منها على المذكر مثلما يطلق هو نفسه على المؤنث : فالسخلة ، والبهمة ، والجداية ، والعسبارة « ولد الضبع من الذئب » ، والحية ، والشاة ، والبطة ، والحمامة ، والنعامة ، والقبجة ، والنحلة ، والدراجة ، والجرادة ، والبومة ، والبقرة ، والحبارى ، . . . وحتى الدجاجة ، كلها للمذكر والمؤنث على حد سواء [٦١] . وعلى العكس من هذا وما سبقه من دخول العلامة على المذكر

(٥٩) هذه نماذج مرتبة على حروف المعجم . ويمكن الوقوف عليها وعلى أمثالها في كتب التراجم والسير ، مثل كتاب الاعلام : للزركلي . (بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

(٦٠) هذه الالفاظ ذكرت حسب تسلسل ورودها في كتاب المذكر والمؤنث لابن الانباري ص (٥٦٧ - ٥٩) . وانظر المزهر ٢٠٤/٢ - ٢٠٦ .

(٦١) ينظر في ذلك : أدب الكاتب : ص ٢٢٦ ، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان : لعمر بن خلف الصقلي ص ٢١٠ (القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) تح : د. عبدالعزيز مطر . والمزهر ٢٢٢/٢ .

أسماءً وصفات ، ومن دخولها على المؤنث الحقيقي المستغني عنها بدلالة مذكره الحقيقي ذي اللفظ المخصص . . . ألفاظ مؤنثة تأنيثاً مجازياً ، وليس لها علامة تأنيثية ولا مذكر مقابل ، بل إن سبيل معرفتها ومعرفة تأنيثها إنما يكون في التتبع والتقصي لما ورد منها في مظان اللغة ومعاجمها الواسعة . وهو ما حثّ أفراداً من علماء هذه اللغة العريقة الى جمعها وتيسيرها ، كابن قتيبة (٢٧٦ هـ - ٨٨٩م) في « باب الأسماء المؤنثة التي لا أعلام فيها » [٦٢] ، وأبي بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ - ٩٨٩ م) في « باب ما استعمل مؤنثاً مما لا علامة للتأنيث فيه »[٦٣]، والسيوطي (٩١١هـ - ١٥٠٥ م) في « ذكر الأسماء المؤنثة التي لا علامة فيها للتأنيث » . [٦٤] . . . ومن أولئك اللغويين من عمد الى ترتيبها على حروف المعجم ، تيسيراً لطالبيها ، كالذي تراه في الرسالة الموسومة بـ « رسالة في المؤنثات السماعية » المنشورة ضمن كتاب « البلغة في شذور اللغة » ، التي نشرها الدكتور اوغست هفنر وقال إنه يظن أنها لنور الدين الجزائري (١١٥٨هـ - ١٧٤٥ م) [٦٥] وكالذي يتمثل في الرسالة المسماة « الامتاع بما ينوقف تأنيثه على السماع » لمحمد الخضر حسين (١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م) [٦٦] ومنهم من نظم تلك الألفاظ بأبيات ، وأشهر من صنع ذلك ابن الحاجب (٦٤٦ هـ - ١٢٤٩ م) في قصيدته الخاصة بالمؤنثات السماعية، [٦٧] وقد لاحظ النحاة أن تصغير اللفظ الثلاثي

(٦٢) أدب الكاتب – ص ٢٢٥ . (٦٣) الواضح : ص (٢٤٨ – ٢٥٠).

(٦٤) المزهر ٢/٢٢١ – ٢٢٢ .

(٦٥) البلغة في شذور اللغة (مجموعة لغوية ، نشرها الدكتور أوغست هفنر ، في بيروت) ١٣٣٢هـ – ١٩١٤م ص (١٥٤ – ١٥٧) . وانظر الحاشية (٦٧) في أدناه .

(٦٦) دراسات في العربية وتاريخها: لمحمد الخضر حسين ص ٢٥٩–٢٧٧. تحـ: أسد الله الاسماعيليان.

(٦٧) أوردها نور الدين الجزائري في كتابه « فروق اللغات » ص ٢٠٧ ط . النجف (١٣٨٠ هـ /١٩٦٠ م) (دمشق ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م) بعناية علي الرضا التونسي ويلاحظ أن الكتاب قد خلا من الرسالة المشار اليها في الحاشية (٦٥) في أعلاه ، والتي ظن الدكتور اوغست هفنر أنها للجزائري، على الرغم من أن الجزائري عقد مباحث في كتابه ذاك في المذكر والمؤنث، ومنها « فصل في ذكر المؤنثات السماعية» اكتفى فيه بذكر قصيدة ابن الحاجب دون العرض لتلك الرسالة أو لشيء منها ، مما قد يضعف نسبة الرسالة اليه . وانظر في ايراد قصيدة =

من هذه الكلمات ، يحتم ظهور العلامة فيه ، نحو : عين « عيينة » ، وأذن « أذينة » ، ودار « دويرة » ، مثلما وجدوا لزوم عود الضمير الى ذلك اللفظ مؤنثاً عند الاسناد ، نحو : العين كحلتها ، وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث ، نحو : قوله تعالى : (فيها عين جارية) [٦٨] وعليه ، قرروا أن هذا وما اليه أدلة يستدل بها على تأنيث تلك الاسماء المجردة عن العلامة . غير أن ذلك لا يكفل المرء إدراك المؤنث وتمييزه إذا هو لم يكن على معرفة سابقة للتصغير أو الاسناد بأن تلك اللفظة مؤنثة في كلام العرب .

ومما تقدم يبدو أن علامة التأنيث لا تطّرد في هذا الباب ، وأنها قد تلحق ألفاظاً غير محتاجة اليها كالمؤنث الحقيقي ذي المذكر المقابل المختص بكلمة لا علاقة لها بلفظ المؤنث ، وكالمذكر اسماً أو صفةً الذي يعكس الحال ، ويخرج العلامة من ميدانها ، وهو التأنيث ، الى النقيض ، وهو التذكير . على حين تخلفت العلامة عن مؤنثات أخرى ، هي المؤنثات السماعية التي لم يعرف تأنيثها إلا بعد ورودها في الاستعمال الفصيح . وعلى هذا لم يكن التأنيث بالعلامة قياسياً ، اذا استثنينا تأنيث الصفات الخاصة بالمذكر للوصول الى المؤنث منها ، نحو : كريم وكريمة . وهذا يعني أنه في غير تلك الحالة لا يمكن الاعتداد بالعلامة والاعتماد عليها في إدراك المؤنث وتمييزه من جهة ، ولا في صنع المؤنث من المذكر من جهة أخرى . وهذا ما يفسر الجواب عن سؤال لمحمد الأنطاكي ، إذ يقول : « هل نستطيع في العربية أن نؤنث كلمات : صقر ، نسر ، غراب . . . فنقول : صقرة ، نسرة ، غرابة . . . ؟ لا » . [٦٩] وقد أشار الأنطاكي الى أن ذلك ليس مما يقع في العربية دون غيرها من اللغات قائلاً ..

= ابن الحاجب أيضاً : البلغة في شذور اللغة : ص (١٥٧ – ١٥٨) .

(٦٨) الغاشية (١٢) . وانظر شرح الألفية لابن عقيل ٩١/٤ ، ط . محمد محيي الدين .

(٦٩) الوجيز في فقه اللغة : محمد الأنطاكي . حلب (تاريخ المقدمة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م) ، ص ٣٣٤ .

« وكذا الأمر في الفرنسية فأنت لا تستطيع أن تؤنث كلمة professeur = أستاذ ، فتقول : professeuse = أستاذة » (٧٠) .

واذْ كان الامر كذلك ، وكان وجود العلامة لا يسعف دائماً في معرفة المؤنث والحكم على الالفاظ من حيث التذكير والتأنيث ، فقد بات الالتفات الى دلالات الألفاظ نفسها ، والوقوف على طرائق استعمالها في النصوص الفصيحة العالية نثراً ونظماً ، هو المسلك الممكن المفضي الى تحديد الالفاظ وتمييزها . على أن ألفاظاً كثيرة لا تتطلب شيئاً من هذا الجهد أو المتابعة ، وهي ألفاظ المؤنث الحقيقي من الانسان أو الحيوان ، حيث المذكر بيّن والمؤنث بيّن ، وليس هناك ما يدعو الى احضار النصوص ، أو تقديم البراهين . أما سائر الكلمات فهو ما يكون فيه الاختلاف في تأنيث بعض الالفاظ هنا وتذكيرها هناك بسبب من اختلاف النظر الى الاشياء والموجودات في مختلف اللغات البشرية ، وحسبي أمثلة الأنطاكي في هذا ، إذْ يقول : « فنحن في العربية نعدّ كلاً من « الباب » و « القمر » مذكرين ، في حين تنظر الفرنسية اليهما على أنهما مؤنثان : « la porte la lune » ، و « الشمس » في العربية مؤنثة ، ولكنها في الفرنسية مذكرة « le soleil » . ولو أمسكت بمعجم فرنسي عربي ، أو فرنسي ألماني ، أو ألماني عربي ، ثم رحت تتبع هذا التناقض في مقولة الجنس بين هذه الألسن ، لما انقضى عجبك » (٧١) وقد استغرب الأنطاكي أن تلجأ اللغة الواحدة الى الألفاظ الدالة على معنى واحد

(٧٠) الوجيز . وزاد محمد علي النجار (١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م) كلمات فرنسية أخرى ، وقال في كتاب (لغويات – ص ٣٠) : « إن اللغة الفرنسية فيها بضعة ألفاظ لا تتغير فيها صيغة المذكر اذا أجريت على المؤنث لكثرتها في الرجال ، ومن ذلك ما يقابل كلمة (أستاذ) في بعض معانيها وهو برفسور (Professeur) ، ودكتور (Docteur) وما يقابل كلمة مؤلف (Auteur) وعاشق (Amateur) ولابدع أن تتوافق المدارك اللغوية في اللغات المختلفة . »

(٧١) الوجيز ٣٣٠ .

« الالفاظ المترادفة » ، فتذكر أحدها ، وتؤنث الآخر ، قائلاً : « وأغرب من كل هذا وذاك أن يطلق لسان واحد على شيءٍ واحد اسمين مختلفين في الجنس ، فهل نستطيع أن نفسر لِمَ كان « الشباك » مذكراً ، و « النافذة » مؤنثة ، مع أن الاثنين لا يعنيان الا شيئاً واحداً ؟ » (٧٢) والذي يراه هـذا البحث أنّ الأنطاكي هنا قد ذهب بعيداً ، وأن ما مثل به لا يقدم دليلاً على ما أراد . ذلك أن « الشباك » غير « النافذة » وأن الإثنين لا يعنيان شيئاً واحداً في حقيقة الوضع اللغوي : فالنافذة هي : « الخرق في الحائط ينفذ منه الضوء وغيره الى الحجرة » (٧٣) وأما الشباك فهو « ما وُضع في النوافذ من القصب ونحوه على صنعة البواري ، فكل طائفة منه شبّاكة » (٧٤) . وكان الأولى أن يشير الأنطاكي الى أن في العربية الفاظاً كثيرةً استقر لها الجواز على الوجهين ، وأن ذلك كان في اللفظة الواحدة نفسها ، لا في اللفظين المختلفين ، كالشباك والنافذة . ومن ذلك ما أوردته كتب اللغة من أن أسماء قسم من أعضاء الإنسان يجوز فيها التذكير كما يجوز فيها التأنيث ، نحو : العنق والعضد واللسان والعاتق والقفا والمعى والذراع والكراع والابهام والإبط وغيرها (٧٥) ، وأن من سائر الأشياء عشرات من الألفاظ هذا شأنها نحو : السلم والسكين والسبيل والعنكبوت والموسى والحانوت والدلو والقمطر والخمر والطريق (٧٦) . وليس هذا في أسماء الأشياء حَسْبُ ، بل إن ألفاظ الصفات

(٧٢) ، الوجيز ٣٣٠ .

(٧٣) ، (٧٤) الافصاح في فقه اللغة (القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) حسين يوسف موسى وعبدالفتاح الصعيدي ٥٧٤/١ ، ولسان العرب » و « تاج العروس » : (ش ب ك) و (ن ف ذ) .

(٧٥) المذكر والمؤنث : ابن الأنباري (٢٩٢ - ٣٠٨) .

(٧٦) نفسه : ص (٣٠٩ - ٣٨٧) . وهكذا شأن أبواب أخرى في الكتاب المذكور تنظر في ص (٤٣٣ - ٤٤١) وص (٤٦٤ - ٤٨٥) . وص (٥٣٥ - ٥٤٦) . وقد عرض كثير من مصادر العربية ومراجعها لهذا اللون من الألفاظ ، وضربت على ذلك الامثلة الكثيرة . ينظر مثلا ما جاء في « المقتضب » للمبرد في الكلمات الآتية :
الانسان (١٩١/٢) ، اللسان (٢٠٤/٢) ، النفس (١٨٦/٢) ، النار (٦٣/٢) ، القفا (٣٢٠/٣) ، البعير (١٩١/٢) ، الفرس (١٨٧/٢ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٤١)، الشاء (١٨٦/٢) ، الربعة (٢ / ١٩٠) - وانظر كتاب « الواضح » للزبيدي ، ص (٢٤٦ - ٢٤٨) .

كذلك ، وفي مقدمتها تلك الصيغ المشهورة التي يستوي فيها وصف المذكر وهي : فعول بمعنى فاعل نحو صبور ، وفعيل بمعنى مفعول نحو جريح ، وفِعْل بمعنى مفعول نحو ذِبْح ، وفَعَل بمعنى مفعول نحو سلَب ومفعيل نحو معطير ، ومفعل نحو معشم ، ومفعال نحو مفضال ، وفُعْلة نحو هُزْأة ، وفعّالة نحو علاّمة . (٧٧) .

وقد أرجع علماء العربية هذه الظاهرة الى اختلاف اللهجات العربية في النظر الى بعض المسميات والصفات وتقرير تذكيرها أو تأنيثها . يقول الفراء : « أهل الحجاز يقولون هي النخل ، وهي البسر والتمر والشعير . فأهل الحجاز يؤنثونه ، وربما ذكروا ، والأغلب عليهم التأنيث . وأهل نجد يذكّرون ذلك ، وربما أنّثوا ، والأغلب عليهم التذكير (٧٨) » . وقد تنفرد إحدى القبائل بتذكير لفظ أو تأنيثه ، وفي مثل ذلك يقول الفرّاء : « الهدى : مذكر ، إلا أن بني أسد يؤنثونه ويقولون : هذه هدى حسنة » (٧٩) وعليه ، قرر علماء العربية من قديم عدم تخطئة الناطق على إحدى طرائق العرب في عصور الاحتجاج اللغوي ؛ فمن ذكّر تلك الألفاظ أصاب ، ومن أنثها أصاب كذلك .

---

(٧٧) ينظر : الواضح ، (ص ٢٤٦)، والمفصل : ص (٢٠٠) . وشرح ابن عقيل : ٤/٩٣ – ٩٤. ولا يقتصر ذلك على الصيغ الوصفية المشهورة ، بل جاءت ألفاظ أخرى يوصف بها المذكر والمؤنث على حد سواء : خلق ، وأملود ، وبازل ، وعانس ، ونازع، وعروس . ينظر : المزهر ٢/٢١٨ – ٢٢٠ . ومن الأوصاف ما يستوى فيه المفرد والجمع بعد استواء التذكير والتأنيث . وكان ابن دريد قد خص هذا بباب في (جمهرة اللغة) (٣ / ٤٢٨ – ٤٢٩) كقوله : « رجل زور ، وقوم زور ، كذلك امرأة زور ونساء زور » . وانظر : السماع والقياس : لأحمد تيمور (٢٥ – ٢٦) حيث ذكر ألفاظاً من هذا القبيل ، جمعها من : القاموس المحيط وشرح الالفية للأشموني ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي . لكنه لم يشر الى ذلك الباب من جمهرة اللغة لابن دريد ، والذي نقل عنه السيوطي في المزهر ٢/٢١٩ – ٢٢٠ .

(٧٨) المذكر والمؤنث : الفراء ، ٣٠ . وقال أيضاً (ص ٢١) : « الطريق يؤنثه أهل الحجاز ، ويذكره أهل نجد » . يراجع في كلمات أخرى اختلفت فيها الحجاز ونجد مبحث الدكتور أحمد علم الدين الجندي في كتابه (اللهجات العربية في التراث) ، (ص ٥٠١ – فما بعدها). طبع القاهرة (د. ت) .

(٧٩) المذكر والمؤنث ، للفراء ٢١ .

وكما تكون معرفة كلام العرب ، والوقوف على المروي اللغوي ، الوسيلة المثلى لمعرفة المذكر والمؤنث مما بابه السماع والنصوص ، يكون هذا المسلك نفسه الكفيل بوقف المرء على ما في العربية من مرونة عجيبة في هذا الميدان تتمثل فيما يطرأ على الاستعمال الأصليّ من تغيير أو تبادل بين المذكر والمؤنث ، وقد كشف الواقع اللغويّ أن الاستعمال لم يقف عند تصنيف الألفاظ الى مذكر ومؤنث ، بل عمد الفصحاء في مناسبات الكلام الى احلال احدهما محل الآخر ، ومنحه أحكامه وآثاره . والذي سوغ لهم هذا أنهم إنما يراعون مضمون اللفظ لا ظاهره ، ويحملونه على معناه لا على شكله . قال تعالى : « وأحيينا به بلدة ميتاً » [٨٠] فعقب الثعالبي (٤٣٠ هـ - ١٠٣٩ م) على ذلك بقوله : « ولم يقل (ميتة) لأنه حمله على المكان » [٨١] . وكان ابن جني قد عرض من قبل لهذا ، وقدم الشواهد الكثيرة في « فصل في الحمل على المعنى » ، ومنها قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة قال : : هذا ربي) [٨٢] ، فقدّر ابن جني ذلك بقوله : « أي : هذا الشخص ، أو هذا المرئي ونحوه »[٨٣]. وكل أولئك آيات قرآنية عاملت المؤنث معاملة المذكر . ووقع مثل هذا في الحديث النبوي ، نحو قوله ، صلى الله عليه وسلم : « يرى مخ ساقها من وراء لحومهم أو دمائهم أو حللهم»[٨٤] قال العكبري (٦١٦ هـ - ١٢١٩) في توجيهه تذكير ضمير الجمع ، وهو للمؤنث في هذا الحديث : « إنه نزّل المؤنث منزلة المذكر على ما جرت به العادة في صيانة المؤنث » . [٨٥] فقوله : « على ما جرت به العادة » ، يؤيد أن ذلك معروف في

(٨٠) سورة (ق) الآية ١١ .

(٨١) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص ٣٣٣ ، ط . القاهرة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) تح : مصطفى السقا وآخرين وورد النص في هذا الموضع بلفظ : « فأحيينا » توهماً ، والصواب : « وأحيينا » . وكذلك عقب الثعالبي على قوله تعالى (المزمل ١٨) «السماء منفطر به»؛ قائلا : « فذكر السماء وهي مؤنثة ؛ لأنه حل الكلام على السقف وكل ما علاك وأظلك فهو سماء . والله أعلم » .

(٨٢) الأنعام الآية ٧٨ . (٨٣) الخصائص ٤١٢/٢ .

(٨٤) ، (٨٥) إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، ٩٦. (دمشق ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) تح : عبدالآله نبهان .

كلام العرب ، مألوف في استعمالاتهم . قال الأعشى (٧ هـ - ٦٢٩ م) :

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضم الى كَشْحَيْه كفاً مخضّبا[٨٦]

فاستعمل « الكف » ، وهي مؤنثة ، استعمالَ المذكر . وقال منظور بن مرثد :

هل تعرف الدارَ يعفّيها المُورْ والدَّجْنُ يوماً والعجاج المهمورْ

لكل ريح فيه ذيل مسحور[٨٧]

قال سيبويه : « فقال (فيه) ؛ لأن الدار مكان ، فحمله على ذلك »[٨٨] . ولذا صحّ أن يسمى هذا اللون من المؤنث « المؤنث التأويلي »[٨٩] لأنه يؤول بالمذكر . ولكنه يصطدم أحياناً بما لا يمكن التعويل عليه ، أو الإطمئنان إليه ، من أوجه التأويل المحتملة . وعند ذاك يختلف النحاة وأهل الشأن في تأويلهم ، ويذهبون في ذلك كل مذهب . وقد يستبد بالمرء العجب اذا هو اطلع على اثني عشر تأويلاً أو تخريجاً لاستعمال قرآني أخبر فيه عن المؤنث بالمذكر ، وهو قوله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين)[٩٠] ، ومن تلك الأوجه أن ذلك تأويل للمؤنث بالمذكر ؛ حيث « تؤول الرحمة ، وهي مؤنثة ، بالاحسان »[٩١].

ومن الأحوال التي يعامل فيها المؤنث معاملة المذكر ، أن تحذف تاء التأنيث الساكنة من الفعل الذي فاعله – أو النائب عنه – مؤنث ؛ فيقال مع الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً : قدم أمس هند ، وكذا : نعم الفتاة . ويقال مع الفاعل المؤنث تأنيثاً مجازياً : طلع الشمس . وكل ذلك جائز لا واجب ، ولكنه يغدو واجباً في نحو قولهم : ما قدم الا هند ، وما طلع الا الشمس ، حيث وقع الفصل بين الفعل والفاعل بـ « الا » والتقدير : « ما قدم أحد الا هند » و « ما طلع شيءٌ

(٨٦) فقه اللغة ٣٣٢ وقال آخر :

خليلي أمـا أم عمرو فواحـد وأمـا عن الاخرى فـلا تسلاني

فكان بقوله (واحد) قد « حمل المعنى على الانسان أو على الشخص » . (المصدر السابق) .

(٨٧) ، (٨٨) الكتاب ١٧٩/٢ – ١٨٠ .

(٨٩) النحو الوافي ٥٤٥/٤ . (٩٠) الاعراف الآية ٥٦ .

(٩١) بدائع الفوائد : لابن قيم الجوزية (١٨/٣ – ٣٥) . القاهرة (د. ت) تصحيح محمد منير الأزهري .

الا الشمس »[٩٢] . ويتسع هذا المظهر من مظاهر العربية مع نوعين من الجمع ، هما جمع المؤنث السالم وجمع التكسير ؛ إذ أعطيا حكم المؤنث المجازي ، وهو جواز أن تحذف تاء التأنيث الساكنة من الفعل معهما ، وأن تثبت ، نحو : قال الشاعرات وقالت الشاعرات ، وقال النسوة وقالت النسوة . ويرى النحاة ، وهم يعللون هذا المسلك ، أن « تأنيث الجمع ليس بحقيقي ، ولذلك اتسع فيما أسند اليه إلحاق العلامة وتركها »[٩٣] . وحين وقف ابن يعيش عند هذه المسألة شرحها بايفاء ، ساعياً للبرهنة على صحة هذا التعليل قائلاً : « وذلك التأنيث ليس بحقيقي ، لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى ، فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما ، فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث »[٩٤] ، وأضاف : « ويؤيد عندك أن تأنيث الجمع ليس بحقيقي أنك لو سميت رجلاً كلاباً أو كعاباً أو فلوساً أو عنوقاً لصرفته ، ولو كان تأنيثه حقيقياً لكان حكمه حكم عقرب اذا سمّي به وسعاد في الصرف »[٩٥] وبعد أن دعم ابن يعيش مسألة الجواز هذه بما قدّم من توجيه وتسبيب ، أعلن ، وهو المفصّل الشارح ، أنّ الجمع هنا لا يخضع لحكم واحد ، فان كان جمع تكسير « فأنت مخيّر في تذكير فعله وتأنيثه »[٩٦] ، وإن كان جمع مؤنث سالماً « كان الوجه تأنيث الفعل »[٩٧] . أما تذكيره فقليل ، حاول أن يجد له من الشواهد ، فلم يأت بشاهد الاّ القراءة القرآنية : (قبل أن ينفد كلمات ربي)[٩٨] ، وقول أحدهم :

---

(٩٢) ينظر في تفصيلات هذا الموضوع : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، (٦١٦ – ٦٢٣) ، والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : الانباري ١/١٧٤ . ومما رواه الرواة حالة فريدة ، وهي أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، لا يفصل بينه وبين الفعل فاصل ؛ كالذي جاء في كتاب سيبويه (٢/٣٨) : « وقال بعض العرب : (قال فلانة) »

(٩٣) المفصل في علم العربية : ص ٢٠٠ .

(٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) شرح المفصل : ٥/١٠٣ .

(٩٧) شرح المفصل ٥/١٠٤ .

(٩٨) القراءة المشهورة هي : (قبل أن تنفد كلمات ربي) « الكهف ١٠٩ » . وأما قراءة التذكير « ينفد » فقرأ بها الزيات (أبو عمارة حمزة بن حبيب – ٥٦ ١هـ/٧٧٣م)، والكسائي=

وقام إليَّ العاذلات يلمنني يقلن : ألا تنفكّ ترحل مرحلا ؟ [٩٩]

وفاته الرجوع الى آيات القرآن الشاهدة على التذكير في القراءة المشهورة كقوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) [١٠٠]، وقوله تعالى : (وجاءهم البينات) [١٠١] مما يثير التساؤل في الحكم على هذا الأسلوب بالقلة ، ويدل على أنه لم يك مستنداً الى استقراء كافٍ للنصوص المعتمدة .

إن تذكير المؤنث ، عامةً ، واسع في كلام العرب ؛ « لأنه ردّ فرع الى أصل » [١٠٢] على ما يقول ابن جني . غير أن ما يقابل ذلك وهو تأنيث المذكر ، لا يتسم بالسعة والانتشار ، وهو « أذهب في التناكر والإغراب » [١٠٣] ، لأن ذلك خلاف للأصل وخروج عنه . وإن الذي سوغ تذكير المؤنث على ما تقدم به الحديث — وهو الحمل على المعنى وترك الالتفات الى الصورة أو الشكل — هو الذي يسوغ تأنيث المذكر . قال ابن جني : « إن العرب اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ » [١٠٤] وهذا ييسر النظر في تلك الشواهد اللغوية المصوّرة لهذا الضرب من التصرف . قال تعالى : (وأعتدْنا لمن كذّب بالساعة سعيراً . إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً) [١٠٥] و« السعير »

= (أبو الحسن علي بن حمزة — ١٨٩ هـ / ٨٠٥ م) . ينظر :
الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب دمشق (١٣٤٨هـ — ١٩٣٠م) تح : محي الدين رمضان ٢/٨١ — ٨٢ . والتيسير في القراءات السبع ، (لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني) استانبول (١٣٤٨—١٩٣٠م) تح : اوتو برتزل ص ١٤٦ .وكان ابن يعيش ذكر في (شرح المفصل ٥/١٠٣) قارئاً آخر ،هو ابن عامر (أبو عمران عبدالله بن عامر — ١١٨ هـ / ٧٣٦ م) . ويبدو أنه وهم . ذلك أن كتب القراءات التي وقفت عليها لم تذكر هذه القراءة لغير حمزة (الزيات) والكسائي ، وأن بعضها قد نص على أن ابن عامر إنما كان يقرأ القراءة المشهورة (تنفد) بالتأنيث . ينظر مثلا كتاب السبعة في القراءات : ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى) القاهرة (١٣٩٢هـ — ١٩٧٢ م) تح: د. شوقي ضيف . ص ٤٠٢ .

(٩٩) شرح المفصل ٥/١٠٤ .

(١٠٠) الرعد الآية ٣٧ .

(١٠١) آل عمران ٨٦ .

(١٠٢) ، (١٠٣) الخصائص ٢/٤١٥ . ومن وسائل تذكير المؤنث أو تأنيث المذكر اكتساب التذكير أو التأنيث بالاضافة . وسيأتي ذلك في هذا البحث .

(١٠٤) الخصائص ٢/٤٢٠ .

(١٠٥) الفرقان الآية ١٢ .

مذكر ، ولكن حمله على « النار » يسوغ التأنيث ويفسره [١٠٦]. وفي الحديث النبوي . « خير يوم تحتجمون فيه : سبع عشرة ، وتسع عشرة ، واحدى وعشرين » [١٠٧] قال العكبري في بيان معاملة المذكر معاملة المؤنث في هذا الحديث : « وقوله (سبع عشرة) وما بعده جعله مؤنثاً ، والظاهر يعطي أن يكون مذكراً لأنه خبر عن (يوم) ، والوجه في تأنيثه أنه حمله على الليل ؛ لأن التأريخ به يقع ، واليوم يتبع له ، ولهذا قال « إحدى » على معنى الليلة » [١٠٨] أما كلام العرب منثوره ومنظومه ، فقد جاء بالكثير من الشواهد والأدلة على هذا الاستعمال . ومن ذلك قول لبيد (٤١ هـ - ٦٦١ م) :

فمضى وقدّمها وكانت عادةً منه إذا هي عرَّدتْ إقدامُها

فحمل « الإقدام » ، وهو للتذكير ، على « التقدمة » وهي للتأنيث [١٠٩] . وقول النابغة الذبياني (نحو ١٨ ق . هـ - نحو ٦٠٤ م) :

أتهجر بيتاً بالحجاز تلفعت به الخوف والأعداء من كل جانب

فحمل (الخوف) على (المخافة) [١١٠] .

---

(١٠٦) ينظر فقه اللغة للثعالبي ، ص ٣٣٣ .
ومن هذا أيضاً قوله تعالى « يونس ٩٠ » : لا آله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل ؛ فقد عوملت (بنو) – وهي للمذكر – معاملة المؤنث حملا على معنى (الجماعة) . ينظر : جواهر الادب للاربلي ، ص (٥٦) .

(١٠٧) اعراب الحديث النبوي للعكبري ، ١١٤ . ويلاحظ في النص (إحدى وعشرين) مع أنه في موضع العطف على الخبر ، قال العكبري في وجه من الاوجه التي خرج بها الحديث ص (١١٥) : « وفيه وجه ثالث : وهو أن يكون أراد : يوم سبع عشرة ، ويوم تسع عشرة ، فحذف المضاف . ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : (من صام رمضان وأتبعه بست) أي : بأيام ست ليال . وأما قوله (إحدى وعشرين) ففي هذه الرواية (عشرين) بالنصب ، والجيد أن يكون مرفوعاً . » وللحديث رواية أخرى هي قوله صلى الله عليه وسلم : « من احتجم بسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان شفاء له من كل داء . » (سنن أبي داوود بحاشية عون المعبود لمحمد أشرف عظيم آبادي : الهند – ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م– ٣/٤) . وليس في هذه الرواية إشكال .

(١٠٨) اعراب الحديث النبوي ، ١١٥ .

(١٠٩) ، (١١٠) الخصائص ٢/٤١٥ .

وقول النواح الكلابي :

فان كلاباً هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشـــر

فحمل « البطن » على « القبيلة » ، (١١١) وغير هذا وذاك (١١٢) .

ومن أحوال تأنيث المذكر وصفه ، أو الأخبار عنه بالمؤنث ؛ كأن يقال « هذا رجلٌ ربعةٌ ، وغلام يَفَعَة » (١١٣) . وفي هذا دلث الشواهد على أن مما يجوز في كلام العرب الإخبار عن اسم (كان) المذكر بالمؤنث اذا تقدم الخبر على الاسم . وكان ابن الأنباري عقد باباً في كتابه « المذكر والمؤنث » دعـــاه : « باب المذكر الذي يجعل اسم (كان) ويجعل خبره مؤنثاً مقدماً عليه » (١١٤)

(١١١) الخصائص ٤١٧/٢ . وينظر الكتاب ٥٦٥/٣ .

(١١٢) كقول رويشد بن كثير الطائي :

يأيهـــا الراكب المزجي مطيتـــه سائل بني أسد : ما هذه الصوت ؟

[لسان العرب (ص / و / ت)] . فقد حمل (الصوت) على (الجلبة) . ينظر في هذا الشاهد وفي شاهدين آخرين أحدهما للأعشى والآخر لعمر بن أبي ربيعة (٩٣ هـ / ٧١٢ م) الخصائص ٤١٦/٢ ، وفقه اللغة ٣٣٢) . ولم يكن هذا اللون من التعبير لينحصر في الشعر ؛ فقد « حكي عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها) ! . » ولكن مثل هذا التعبير عن المراد لا يخلو من الإغراب أو الاخذ بهذا الاسلوب الى أبعد مما هو مألوف ، لذلك سأله أبو عمرو : « أتقول : (جاءته كتابي) ؟! فقال : نعم ؛ أليس بصحيفة ؟! . » ثم سأله ثانيـــة : « فما اللغوب ؟ قال : الأحمق . » الخصائص ٤١٦/٢ . وانظر :

نزهة الالباء في طبقات الأدباء (ص ٣٥) الانباري ، بغـــداد (١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م) تح : د. ابراهيم السامرائي ومجلة « الرسالة » القاهرية : ٧ (١٣٥٧ هـ / ١٩٣٩ م) : (ص ١١٣٢) .

ومن هذا الباب أن يعمد الى جمع اللفظة المذكرة جمع تكسير على أحد الأوزان الخاصة بجمع الألفاظ المؤنثة ، كوزن (أفعل) نحو أن يجمع (رسول) المذكر على (أرسل) في مثل قول الشاعر :

لو كان في قلبي كقدر قلامـــة حباً لغيرك قـــد أتاهـــا أرسلي.

قال ابن جني (الخصائص ٤١٦/٢ —٤١٧) بأن الرسول هنا « إنما يراد به المرأة : لأنها في غالب الأمر ، مما يستخدم في هذا الباب » وأضاف : « وكذلك ما جاء عنهم من جناح وأجنح . وقالوا : ذهب في التأنيث الى الريشة » .

(١١٣) الكتاب ٢١٢/٢ . وانظر ٢٣٧/٣ منه ، وكذا « المذكر والمؤنث » للمبرد (ص ١٠٢) .

(١١٤) يقع الباب في ص (٦٠٧ — ٦١٠) من الكتاب .

ابتدأه بقوله : « اعلم أن اسم (كان) اذا كان مذكراً ، والخبر مؤنثاً مقدماً عليه ، كان لك في (كان) وجهان : التذكير والتأنيث ، تقول من ذلك : « كان رحمةً المطرُ الذي أصابنا البارحة ، وكانت رحمةً » . (١١٥) ثم استشهد ابن الأنباري ببيت لبيد السابق ذكره قبل قليل ، وببيتين آخرين هما :

أزيد بن مصبوح فلو غيركم صبا غفرنا وكانت من سجيتنا الغفرُ
أجرت عليهم فأبَوْا وكانت بديعاً أن يكون ولِيَّ أمرِ (١١٦)

وواضح من هذا كله أن المدار على المعنى ، وأن تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث قد جرت به ألسنة الفصحاء والبلغاء أصحاب هذه اللغة ؛ فتكلموا لهذا ، غير مترددين فيما انتهجوا من طريق ، وما أبدعوا من تركيب . وإذا كان النهج سليماً ، والأساس متيناً ، جاءت العربية بأسلوب أرحب في هذا الشأن ، يصحّ الأخذ به والسير عليه اذا ألتُزِم شرطُه . ذلك هو اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه على أن يصح حذف المضاف وأن يستقيم المعنى بوجود المضاف إليه وحده . وضرب ابن الأنباري على ذلك مثلاً إيضاحياً مبيناً أنه يقال في العربية « قطع أنف هند ، ولا يجوز : قطعت أنف هند ؛ لأنك لا تقول : قطعت هند ، وأنت تريد : قطع أنفها » (١١٧) . أما سيبويه ، فعرض للمسألة بإشارة الى أمر آخر لا يصحح تأنيث المضاف الا به ، وهو أن يكون هذا المضاف بعضاً من المضاف اليه ، فقال : « وربما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه . وانما أنث البعض ؛ لأنه أضافه الى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ؛ لأنه لو قال : ذهبتْ عبد أمك لم يحسن » (١١٨) . بل يجب التذكير هنا .

(١١٥) المذكر والمؤنث : ابن الانباري ، ٦٠٧ .
(١١٦) الشواهد الثلاثة في المصدر السابق ، ٦٠٨ .
(١١٧) المصدر السابق ، ٥٩٣ .
(١١٨) الكتاب ٥١/١ . وانظر ٤٠٢/١ منه . وكذا : النحو الوافي ٦٢/٣ حيث تلخيص الشرطين وترتيبها على هذا النحو : « أولهما – أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه ، أو كلا له . وثانيهما – أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى » .

أما عكس هذه الصورة ، أي تذكير المضاف المؤنث ، بسبب اضافته الى المذكر ، فلا يصح الا بما صحّ به الصنيع الأول ، وهو تأنيث المذكر من اشتراط ، ومثاله قول بعضهم :

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويراً[١١٩]

بيد أن صحة هذا التركيب ، لا تبيح القياس عليه ، لقلته في المنصوص الفصيح من كلام العرب [١٢٠] ، خلافاً للصورة الأولى المدعومة بشواهدها الكافية لعدّها أصلاً صالحاً للنسج على منواله . ولو نظر المرء في النص القرآني للفت نظره هذا التركيب الإضافي : «كل نفس» ، الذي ورد في آيات كثيرة من القرآن معاملاً معاملة المؤنث ؛ مثل :

« وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد » [١٢١] « يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها » [١٢٢] « كل نفس ذائقة الموت » [١٢٣] « إن كل نفس لما عليها حافظ » [١٢٤] « ووفيت كل نفس ما عملت » [١٢٥] . وآيات أخرى [١٢٦] .

(١١٩) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمدمحيي الدين عبدالحميد القاهرة(د.ت)(ص ٣٨٧) . وقد ذكر ابن هشام صدر البيت. أما العجز فذكره محقق الكتاب في هامش الصفحة نفسها ، وقال : « لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد الى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه مصنوع ، وأنه لبعض المولدين . »

(١٢٠) احتج ابن هشام في البيت المجهول القائل والمشار إليه في الحاشية السابقة ، ثم قال (أوضح المسالك ٣٨٨) : « ويحتمله : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) » — الاعراف ٥٦ . وانظر شرح ابن عقيل ٥٠/٣ — ٥١ ، وبدائع الفوائد ٢٩/٣ — ٣٠ ؛ حيث ذكر ابن القيم ما احتج به أصحاب هذا الرأي من أن القياس يقضي باجازة تذكير المؤنث بالإضافة ؛ لأنه حمل للفرع على الأصل ؛ فهو أولى من تأنيث المذكر الذي يحمل الاصل على الفرع . غير أن هذا أمر نظري ، وأن واقع اللغة يشهد بكثرة المسموع من تأنيث المذكر اذا قيس بالمسموع من تذكير المؤنث .

(١٢١) سورة ق الآية ٢١ .

(١٢٢) سورة النحل الآية ١١١ .

(١٢٣) سورة آل عمران الآية ١٨٥ ، الأنبياء الآية ٣٥ ، العنكبوت الآية ٣٧ .

(١٢٤) سورة الطارق الآية ٤ .

(١٢٥) سورة آل عمران الآية ٢٥ ، الزمر الآية ٧٠ .

(١٢٦) كما في : البقرة الآية ٢٨١ ، آل عمران الآية ٣٠ ، الرعد الآية ٣٣ ، ٤٢ ، إبراهيم =

أما في الشعر ، فللنحاة شواهدهم الكثيرة ، ومنها قول الأعشى (٧هـ — ٦٢٩) :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شَرِقت صدرُ القناة من الدم [١٢٧]

وقول جرير (١١٠ هـ - ٧٢٨ م) :

لما أتى خبر « الزبير » تواضعت سور المدينة والجبال الخشع [١٢٨]

وقوله أيضاً :

أرى مر السنين أخذن مني كما أخذ السِرار من الهـــلال [١٢٩]

وقول ذي الرمة (١١٧ هـ - ٧٣٥ م) :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعالَيها مرّ الرياح النواسم [١٣٠]

وغير ذلك من شواهد الشعر [١٣١] . وكذلك احتج النحاة بأقوال نثرية من عصور الاحتجاج اللغوي ، كأن يقول أحدهم : « من كانت أمك ؟ » ؛ « حيث أوقع

- الآية ٥١ ، طه الآية ١٥ ، السجدة الآية ١٣ ، غافر الآية ١٧ ...
وعما احتج به النحاة على اكتساب المذكر تأنيثه بالاضافة القراءة القرآنية : (تلتقطه بعض السيارة) . « ينظر : الخصائص ٤١٥/٢ » . والقراءة المشهورة هي : « يلتقطه » (يوسف ١٠) . أما قراءة التأنيث تلك فقرأ بها الحسن البصري (١١٠ هـ / ٧٢٨ م) وآخرون . جاء في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ / ٣٤٥ج م) : « وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء : تلتقطه ، بتاء التأنيث . أنث على المعنى » وينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (ص ٥٩٢ . . واحتمل ابن هشام أن يكون من هذا الباب قوله تعالى « الاعراف ٦٠ » : (فله عشر أمثالها) ، وقوله تعالى « آل عمران ١٠٣ » : (وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها) ينظر : مغني اللبيب ص ٥٦٧ ».

(١٢٧) الكتاب ٥٢/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٩٣ .

(١٢٨) الكتاب ٥٢/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٩٥ .

(١٢٩) المذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٩٥ .

(١٣٠) الكتاب ٥٢/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٩٦ .

(١٣١) لشعراء مشهورين أيضاً أمثال عنترة بن شداد (نحو ٢٢ ق . هـ / نحو ٦٠٠ م) ، والنابغة الذبياني (نحو ١٨ ق . هـ / نحو ٦٠٤ م) والطفيل الغنوي (نحو ١٣ ق . هـ / نحو ٦١٠ م) . ينظر في ذلك : المذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، والمنصف لابن جني ١٩٩/٢ ، والمغني لابن هشام ٢١٧ .

(مَنْ) على مؤنث » [١٣٢] ، وقـــول الآخر : « اجتمعت أهل اليمامة » ، وفيه يقول سيبويه : « لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعني أهل اليمامة ، فأنث الفعل في اللفظ ؛ إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سَعَة الكلام » [١٣٣] . وهكـــذا يكون إحلال المذكر محل المؤنث ، أو إحلال المؤنث محل المذكر ضرباً من التصرف اللغوي تقتضيه المناسبة الكلامية ، حاملاً الدلالة على براعة المتكلم ، وحسن قدرته على انتقاء الصورة التعبيرية ، وتفضيلها على غيرها في مواضع الاقتضاء .

إن هذا البحث ، وقد سار هذا الشوط ، ينتهي الى أن العربية سلكت في إيجاد ألفاظ التذكير والتأنيث المسالك المناسبة لطبيعة الوضع اللغوي . فقد خصت المذكر بألفاظ موضوعة وضعاً ، كما يُبدع أيّ لفظ آخر إبداعاً لإطلاقه على أحد المسميات ، ثم خصت المؤنث بلفظ خاص به لا علاقة له بلفظ المذكر ، بل أطلقته بطريقة الوضع اللغوي أيضاً . فان لم تستخدم هذا الأسلوب ، لجأت الى أسلوب آخر يقوم على الاعتماد على اللفظ المذكر في صنع اللفظ المؤنث . وذلك بإلحاق علامة التأنيث باللفظ المذكر ، وهو كثير شائع في الصفات ، قليل نادر في الأسماء . بيد أن ألفاظاً أخرى ، مما لا يطلق على المذكر الحقيقي أو المؤنث الحقيقي ، اختلفت اللهجات العربية الفصيحة في تذكيرها وتأنيثها ، فذكّرت اللفظة في لهجة ، وأنّثتْ في غيرها ، فلم يكن أمام علماء العربية الا إجازة الوجهين معاً ، والإقرار بصحتها ؛ لأن الناطق على قياس لهجة فصيحة مصيب غير مخطىء ، ولأن هذه الألفاظ المشتركة بين المذكر والمؤنث مجلودة مبينة في المصادر وأما العلامة فالاصل فيها أنها فارقة بين المذكر والمؤنث .

---

(١٣٢) الكتاب ١/٥١ .

(١٣٣) الكتاب ١/٥٣ .

بيد أنها لم تبقَ على أصلها في كثير من الألفاظ ؛ فقد جاءت مع المؤنثات الحقيقية التي لا يلتبس أمرها على أحد ، لوجود المذكر المقابل ، بل جاءت مع كثير من الألفاظ المذكرة التي لا تطلق الا على المذكر ! ! في حين تخلت عن بعض المؤنثات المجازية التي لا مذكر يقابلها ، فيسعف في الفصل والتمييز . ووقع مثل ذلك في بعض الكلمات المشتركة بين المذكر والمؤنث ؛ إذ وردت العلامة مع قسم منها دون القسم الآخر ، ولم تكن في الحالتين بالفاصلة الفارقة . وهكذا يبدو جلياً أن العلامة ليست هي الكافية دائماً في التشخيص والتحديد ، وأن التوجه نحو الاستعمال العربي الفصيح نفسه هو الكفيل بتجلية الأمر والإحاطة به ، مع المعرفة التامة بما قرره علماء العربية وما حددوه من مسير العلامة وأوضاعها ، ولا سيما اطرادها في صنع الصفات المؤنثة المشتقة من الوصف المذكر ، ثم تحديد الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث في صيغ صرفية ثابتة مطردة ، وحصر المؤنثات السماعية بألفاظ أفردوها بالتأليف والترتيب تيسيراً .

ذلك في شأن الوضع . أما في الاستعمال فإن التذكير أصل في كلام العرب ، والتأنيث فرع يعود إليه ، وذلك رتّب آثاراً في تكوين الجمل والعبارات وتوجيهها من حيث النوع (التذكير والتأنيث) حيث تقوم الجملة العربية على مراعاة ركنين ثابتين : النوع والعدد . وكان من تلك الآثار التغليب ؛ إذ يُغلّب المذكر على المؤنث في حال اجتماعهما في كلام ، ويُحكم على الشيْ المجهول نوعه بأنه مذكر دائماً . ولقد دل الاستعمال العربي كذلك على ظاهرة أخرى ، هي أن من سنن العربية وطرائقها اللاحبة أن المتكلم بها قد يحمل على المعنى ، لا على الصورة ، وأنه لا يلتفت آنئذٍ الى ما عُرف عن الكلمة من تأنيث أو تذكير ؛ فهو يُحلّ المذكر محل المؤنث ، مثلما يُحلّ المؤنث محل المذكر ، في مناسبات شتى يجد فيها مسوغاً لهذا التصرف الدلالي الدقيق المنفلت من دائرة الجنس

الشكلي أو العلامة الخارجية . ومن هنا الشواهد اللغوية المبرهنة على أن تذكير المؤنث في العربية كثير (عدا التذكير بالإضافة) ، وأن تأنيث المذكر فيها كثير بالإضافة (قليل بغيرها) ، وأنه ، بالاستناد الى هذه الحصيلة ، يمكن القياس على ما كان كثيراً من هذا اللون ، وانتهاج الطريق نفسها ، فتؤنث المذكر بوساطة الاضافة ، وتذكر المؤنث حملاً على المعنى في غير حالة الاضافة . . . وكل اولئك مشروط بما وُجِد عليه الاستعمال الفصيح في أزمنة الاحتجاج اللغوي من مراعاة دقيقة للمناسبة الكلامية ، والقدرة على حفظ موسيقى التراكيب ، والعبارات وتماسك بنائها وسلامته .

★ ★ ★